

✱ شروط الجمع بين الأولى والثانية في وقت الأولى

القائلون بجواز الجمع بين المغرب والعشاء في وقت المغرب اشترطوا شروطاً لذلك.

جمهور الفقهاء: يُشترط في الجمع بين المغرب والعشاء في وقت المغرب أربعة شروط:

❖ الشرط الأول: وجود النية للجمع

◀ القول الأول:

مذهب المالكية والشافعية والحنابلة: يشترط وجود النية للجمع

قالوا: لا يصح للإنسان أن يجمع إذا سلم من الأولى ولم يكن نوى أن يجمع من أول الصلاة.

◀ متى يجوز له ابتداء النية؟

1. ذهب مالك وأحمد: إلى أنه يجب عليه أن ينوي الجمع من ابتداءه للصلاة الأولى فإذا أراد أن يدخل ويكبر للمغرب فيجب أن ينوي المغرب والعشاء ، وكذلك في السفر فإذا أراد أن يجمع فلا بد أن ينوي الجمع من ابتداء الأولى في الظهر والعصر أو المغرب والعشاء.

2. ذهب الشافعي القائل بوجوب نية الجمع: لا يلزم أن ينوي الجمع من ابتداء الأولى لكن يشترط قبل انتهاء السلام من الأولى. فلو أنه نوى الجمع أثناء الصلاة الأولى فلا بأس أن يجمع .

أدلة الأئمة الثلاثة على اشتراط نية الجمع

الدليل 1: إن الجمع عمل والعمل يشترط فيه النية فإذا لم يكن ثمة نية فلا جمع لقوله ﷺ كما في الصحيحين ﴿وإنما لكل امرئ ما نوى﴾

الجواب على هذا أن يقال:

الأول: أما كون الجمع عمل فهذا لا شك فيه.

الثاني: وأما كون العمل لا بد فيه من نية فهذا أيضاً لا إشكال فيه

الثالث: لكن من أين لكم في هذا الحديث على أنه يشترط النية قبل انتهاء الأولى فإن الأصل أنه يجوز له أن يجمع فلا يصح أن يصلي الثانية من غير نية صلاة الفرض . أما إذا أراد أن يجمع ونوى أن يصلي الثانية في وقت الأولى لوجود هذا العذر؛ فإنه يصح له ذلك.

الدليل 2: ولأنه تُصلى الثانية -العشاء- في وقت الأولى إما سهواً وإما لأجل الجمع فلا بد من التفريق بين ذلك بوجود النية.

الجواب على هذا أن يُقال:

أما أن يُفرّق بالفرض والنفل أو السهو والقصد فهذا لا بد فيه من نية لكن أنى لكم أن وجود النية في هذا لا بد فيه من ابتداء الصلاة الأولى أو عند ابتداء الصلاة الأولى أو قبل انتهاء السلام الأول.

◀ القول الثاني: (لا يشترطون نية الجمع)

ذهب بعض فقهاء المالكية وبعض فقهاء الشافعية وبعض فقهاء الحنابلة وهو اختيار ابن تيمية وقال: "وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد أنه لا بأس بالجمع بين الصلاتين ولو لم ينو الجمع إلا بعد انتهاء من الأولى"

دليلهم

الأول: لأن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء في مزدلفة وجمع بين الظهر والعصر في عرفة ولم ينقل عنه ﷺ أنه أخبر أصحابه أنه من حين دخوله في الصلاة نوى الجمع ولو كان ثمة واجب فلا بد من بيانه لأن هذا مما يخفى فلا بد من توفر الدواعي لنقله ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

الثاني: أن النبي ﷺ قد صلى معه أصحابه ولم يكن يعلمون أنهم سوف يجمعون الظهر مع العصر لأنه لم يخبرهم إلا بفعله ﷺ فإنه قال ﴿خذوا عني

مناسكتكم ﴿ فلو كان ثمة نية لا بد من بيانها فلا بد أن يُبين ذلك للصحابة فلما لم يُبين ذلك للصحابة دلّ على أن أصل الوجوب يحتاج إلى دليل ولا دليل الثالث: إن الجمع بين الصلاتين إنما هو جمع للوقت وليس جمعاً لأجل الصلاة الأولى فإنها جاز أن يجمع الظهر والعصر لوجود العذر فصار الوقتان وقتاً واحداً فإذا جاز له أن يصلي الثانية في وقت الأولى لوجود العذر فلا أثر حينئذ بوجود نية الجمع من عدمه لأن القصد إنما كان لأجل العذر وقد وجد.

وهذا الدليل قوي

ولهذا نقل ابن تيمية: عن أحمد أنه سئل عن رجل صلى المغرب ثم أراد أن يخرج للسفر قبل مغيب الشفق يعني - قبل مغيب الحمرة - فقال له أن يجمع فأحمد - رحمه الله - في السفر جَوَزَ له أن يصلي العشاء لأنه ناءٍ السفر لأجل وجود الحاجة فدل ذلك على أنه لا يلزم وجود النية

❖ هذا الشرط الأول ودلّ ذلك على أنه لا يلزم.

صورة هذا الشرط: إذا صلى الإمام في صلاة المغرب ثم ظن أن المطر قبل دخوله قد توقف فلما سلم وجد المطر اشتد أشد مما كان عليه قبل الدخول.

على مذهب الجمهور: ليس له أن يجمع لأنه لم ينو الجمع من ابتداء على مذهب أحمد ومالك أو في أثناؤه على مذهب الشافعي.

الراجح: أنه لا يشترط النية وعلى هذا فلو أن إماماً سلم من الصلاة ولم يكن قد مُطرت السماء فلما سلم قالوا له: إن المطر قد ازداد وإننا لا نستطيع أن نخرج من مسجدنا فإنه يجوز حينئذ له أن يجمع .

❖ الشرط الثاني الترتيب بين الصلاتين:

جمهور الفقهاء: ذكروا في جواز الجمع بين العصر والظهر في وقت الأولى أو بين المغرب والعشاء في وقت الأولى: قالوا يشترط الترتيب بين الصلاتين اتفق الأئمة الثلاثة: على أنه إذا أراد أن يصلي جمع تقديم فلا يصح أن يصلي العصر قبل الظهر ولا أن يصلي العشاء قبل المغرب

الشافعي الذي يقول: لا يجب الترتيب بين الصلوات في القضاء؛ فإنه يوجب الترتيب في جمع التقديم.

وعلى هذا فإنه لا يصح أن يصلي العشاء قبل المغرب ولا أن يصلي العصر قبل الظهر لأن الترتيب بين الصلوات واجب.

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث علي بن أبي طالب وغيره أن النبي ﷺ حينما كان في غزوة الأحزاب قال: ﴿شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملاً - أو حشاً - الله أجوافهم وقبورهم نارا فصلّى العصر ثم صلى بعدها المغرب﴾ فدل ذلك على وجوب الترتيب.

ما يدل على ذلك: ما ثبت في الصحيح من حديث جابر: أن عمر - رضي الله عنه - قال: ﴿يا رسول الله قاتلهم الله فوالله ما كدت أن أصلي العصر إلا قد خشيت أن تغرب الشمس فقال النبي ﷺ: فوالله ما صليتها﴾ يعني أنت صليت يا عمر في وقتها أما أنا ما صليتها ﴿فصلّى العصر ثم صلى بعدها المغرب﴾ وهذا هو الثابت.

❖ أما ما جاء عند النسائي أن النبي ﷺ ﴿صلى المغرب ثم صلى بعدها العصر﴾ فهي رواية شاذة مخالفة لرواية الصحيحين ولا يُعَوَّل عليها ولا يمكن أن يُقال هذا فعلها مرة وهذا فعلها مرة لأن غزوة الأحزاب مرة واحدة

يقول ابن القيم: "واعلم أن بعض الناس إذا أراد أن يجد حديثين مختلفين قال: فَعَلَ هذا مرة وهذا مرة ، وهذه حيلة المضطر ليس هذا على إطلاقه لأنك ربما لو تقول هذا مرة وهذا مرة يستلزم وقوع الحادثة مرتين مع أنها الغالب أنها منتفية حساً"

❖ هل يشترط الترتيب في جمع التأخير؟

1. مذهب الجمهور من المالكية والحنابلة: يشترط الترتيب في جمع التأخير كما يشترط الترتيب في جمع التقديم

قالوا: لا يصح أن يصلي العشاء قبل المغرب في وقت العشاء إذا أخر وقت المغرب إلى وقت العشاء .

2. ذهب الشافعي: إلى أنه لو جمع جمع تأخير فلا حرج أن يصلي العشاء ثم يصلي بعدها المغرب.

الراجح: أنه لا يجوز له ذلك إلا في حالة وهي إذا خشي أو ضاق وقت الثانية فإنه حينئذ يصلي الثانية ثم يصلي الأولى بعدها خوفاً من أن تقع الصلاتان

كلاهما في وقت غير وقتها وهذا شبه إجماع عند أهل العلم .

❖ الشرط الثالث : الموالاة بينهما

1. مذهب الجمهور من المالكية والحنابلة والشافعية: من شروط الجمع الموالاة بينهما

قالوا: لا يصح أن يصلي الظهر ثم يكون بينه وبين العصر فاصل .

صورة ذلك فإذا كان ناء الجمع ثم سلم فإنه لا يصح له أن يؤخر الصلاة الثانية إذا كان جمع تقديم فإذا وجد فاصل بينهما فإنه لا يصح الجمع سواء وجد الفاصل بعدد أم بغير عذر.

وعلى هذا قالوا: لو أن إماماً صلى المغرب وهو ناء للجمع ثم قال للجماعة: ما رأيكم أن أجمع؟ قالوا: لا قال بعض الجماعة: نعم اجمع. فاختلّفوا فطال الفصل مقدار أذان أو مقدار إقامة أو مقدار صلاة فإنهم قالوا: لا يصح أن يجمع لأنه طال الفصل

﴿ أدلة هذا القول: ﴾

دليلهم الأول: استدلو على هذا بأن قالوا: إنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه جمع بين الصلاتين جمع تقديم وفصل بينهما فدل ذلك على وجوب الموالاة.

دليلهم الثاني: قالوا: ولأن الثانية تبع وفرع عن الأولى والأصل أن التبع يلحق المتبوع فإذا وجد الفصل فلم تكن هذه تابعة؛ بل كانت أصلة فلم يصح الجمع إذن

2. قول لبعض فقهاء الشافعية والحنابلة وهو اختيار ابن تيمية أنه قال: لا يشترط الموالاة بينهما فيجوز أن يصلي الظهر ثم يفصل بينهما بفواصل فيصلي العصر ويجوز أن يصلي المغرب ثم يفصل بينهما بفواصل فيصلي العشاء قال: وهو منصوص كلام الإمام أحمد. وهذا القول أظهر

﴿ أدلة هذا القول ﴾

قالوا: إن الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت الأولى لم يكن لأن الثانية فرع عن الأولى أو لأن الثانية تبع عن الأولى ولكن لأن الثانية وقتها هو وقت الأولى فإذا جاز أن يصلي الأولى في أي وقت شاء ما دامت في وقت الأولى فله أن يصلي الثانية متى شاء ما دامت في وقت الأولى.

وهذا الدليل قوي

فإذا جاز أن يصلي الظهر في وقت الظهر في أول الوقت أو وسطه أو قريباً من آخره؛ جاز له ذلك فذلك يجوز أن يصلي الثانية في وقت الأولى شريطة ألا يخرج وقت الأولى، شريطة الترتيب بينهما .

﴿ أما الاستدلال بأن النبي ﷺ فعل فإننا نقول: غاية ما في ذلك الفعل والفعل لا يدل على الوجوب .

الراجح والله أعلم: أنه لا يشترط الموالاة لكن ومع القول بقوة أنه لا يشترط الموالاة؛ لكن لا ينبغي التهاون في مثل هذا الأمر لأن غالب أهل العلم على هذا القول .

صورة هذا التهاون: بعض الناس وهو مسافر يصلي الظهر في وقتها أو يصلي المغرب في وقتها ثم بعد ذلك يجلس ثم يقول لصاحبه ما رأيك أن نجمع لأنني أريد أن أدخل إلى النوم

نقول: الأولى ألا يكون ذلك إلا في وقت ضيق يعني في حاجة ماسة لأجل الجمع مثل: ألا يظن أنه يجوز له الجمع فقال له صاحبه بعد أن جاء وخشي- أن يفوت وقت الثانية من شدة إرهاقه أو أراد أن يسافر بعد ذلك أو غير ذلك من الأعذار؛ فحينئذ لا بأس أن يصلي والراجح أنه لا يشترط الموالاة.

مما يدل على عدم وجوب الموالاة: ما ثبت في الصحيحين من حديث أسامة بن زيد: ﴿أنه رد النبي ﷺ في حجة الوداع وكان لنبي ﷺ قد جعله خلفه فلما نزل في الشعب بعد عرفه فتوضأ وضوءاً ليس بالبالغ فقال: يا رسول الله: الصلاة قال: الصلاة أمامك قال: فلما نزلنا مزدلفة أسبغ الوضوء

فصلي المغرب ثم أمر براحلتها فأنزلها ثم صلى بعدها العشاء وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع﴾

فدل ذلك على عدم الموالاة لكن **الراجح**: أن هذا الدليل إنما يصلح في الموالاة بين الصلاتين في وقت الثانية وليس في وقت الأولى. **ولهذا ذهب جمهور الفقهاء خلافاً لبعض الفقهاء**: أنه لا بأس بترك الموالاة في وقت الثانية والخلاف القوي إنما هو في وقت الأولى **الراجح - والله أعلم -** أنه لا يشترط الموالاة لا في وقت الأولى ولا في وقت الثانية .

❖ **الشرط الرابع: وجود العذر**

متى ما وجد العذر الذي يبيح الجمع في الثانية لوقت الأولى جاز.

1. **مذهب الحنابلة والشافعية**: يشترط وجود العذر قبل الانتهاء من الأولى.

قالوا: لو أنه نوى الجمع في ابتداء الصلاة الأولى فلما سلم لم تكن السماء ممطرة وليس ثمة وحل فإنه لا يجوز له أن يجمع .
فلو كبر للسنة مثلاً وُجد المطر قالوا: لا يصح الجمع لأنه لم يوجد العذر والثاني: لأنه فصل بفواصل ، اشترطوا الموالاة .

2. **القول الثاني**: لا يشترط وجود العذر في ابتداء الأولى ولا عند الانتهاء من الأولى

الراجح أنه متى ما وجد العذر الذي يبيح معه ترك الصلاة في وقت الثانية فلا بأس أن يجمع في الأولى متى ما وجد العذر .
وعلى هذا فإننا نقول: هب أن المطر قد توقف لكن هناك عذر آخر غير المطر وهو الوحل فلربما توقف المطر لكن الوحل باقٍ ولو علم أو غلب على ظنه خاصة في وقت الشتاء أن توقفه إنما هو توقف معتاد ثم يعاود المطر فلا حرج أن يجمع بينهما **على الراجح**
وهذا هو الراجح وقد رجحه بعض فقهاء الحنابلة وبعض فقهاء الشافعية.

خلاصة هذه الشروط

الحنابلة والشافعية: الشروط التي اشترطوها: النية ، الترتيب ، الموالاة ، وجود العذر قبل الانتهاء من الأولى.

الراجح: أن الشرط إنما هو اثنان:

❖ **الأول**: هو الترتيب

❖ **الثاني**: هو وجود مطلق العذر الذي يبيح معه صلاة الثانية في وقت الأولى فإذا لم يوجد العذر فلا يصح.

✱ **الجمع لأجل الخوف**

مثال: ما يوجد عند إخواننا في سوريا فهل لهم في بعض الفترات -ليس على الإطلاق- أن يجمعوا بين الظهر والعصر أو بين المغرب والعشاء خوفاً من أن يباغتهم

1. **ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية**: إلى أنه لا يجوز الجمع لأجل الخوف

قالوا: لأن النبي ﷺ لم يجمع لأجل الخوف ولم يثبت دليل بخصوصه.

إيراد هذا القول: فما تقولون في قول ابن عباس **«جمع رسول الله ﷺ بالمدينة من غير خوف ولا مطر»** وفي رواية: **«من غير خوف ولا سفر»**

قالوا: إن قوله **«من غير خوف ولا سفر»** أو **«من غير خوف ولا مطر»** إنما كان ذلك من أجل عذر المرض وليس لأجل أمر آخر فما كان كذلك فإنه لا يجوز.

الجواب على هذا: أن تنقيده لأجل المرض محل نظر وذلك لأن هذا يحتاج إلى دليل ولهذا عندما سئل ابن عباس عن ذلك قال: **«أراد ألا يخرج أمته»**

➤ ولهذا فإن القاعدة التي جازت أن يجمع لها وهو: وجود الحرج

➤ فمتى وجد الحرج الذي يشق معه أن يصلي الصلاة في كل وقت بوقتها فإنه يجوز حينئذٍ أن يجمع.

➤ وعلى هذا فمتى وجد الحرج الذي يبيح له ترك الجمعة والجماعة أو يبيح له الجمع مثل المطر أو مثل المرض فإن ثمة أعذار أشد من المرض ولهذا

فإننا نقول حينئذ أن المناط واحد وهو العذر ولكن الشأن في تطبيقه.

2. مذهب الحنابلة وهو اختيار ابن تيمية: يجوز الجمع لأجل الخوف لأن الخوف عذر

الدليل: قال ابن عباس: ﴿جمع رسول الله ﷺ من غير خوف ولا سفر﴾ وفي رواية ﴿من غير خوف ولا مرض﴾

وجه الدلالة: قالوا فلما قال: ﴿من غير خوف ولا مطر﴾ وفي رواية: ﴿من غير خوف ولا سفر﴾ دل على أن الخوف والسفر والمرض والمطر أعذار يباح

لها الجمع بين الصلاتين. وهذا القول قوي

إلا أن الحنابلة: قيدوا الخوف بأعذار محصورة كما أنهم قيدوا الأعذار بأشياء محصورة وعلى هذا فإنهم لا يرون مطلق الخوف إنما الخوف الذي يخاف على نفسه أو ولده أو ماله أو هلاك قريبه. وهذا هو الراجح والله أعلم.

* الجمع لأجل الحاجة

1. ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية: إلى أنه لا يجوز له أن يجمع إلا بأعذار محصورة - كل مذهب قيدها بعدد -

قالوا: إن الشغل والحاجة ليست بعذر وعلى هذا فلا يجوز له أن يجمع مطلقاً.

دليلهم: قالوا لأن الأصل أن الصلاة إنما شرعت بأوقاتها وهذا أمر مفروض على الأمة ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ فلا نخرج من هذا الأصل ولا عن هذا الأصل إلا بدليل ثابت ثبوت الشمس وإلا فإن الأصل بقاء ما كان على ما كان وهو بقاء الوقت على ما هو عليه.

2. مذهب الإمام أحمد: يجوز له الجمع لأجل الشغل والحاجة.

يقول ابن تيمية: "وأوسع المذاهب في الجمع بين الصلاتين هو مذهب الإمام أحمد فإنه يجوز الجمع لأجل الشغل والحاجة".

الحنابلة القائلين بجواز الجمع لأجل الشغل والحاجة لم يطلقوه إنما جعلوا الحاجة في أمور محصورة.

* هل الجمع بين الصلاتين هي لأعذار محصورة أم لأعذار موصوفة؟

1. ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة على اختلاف بينهم ما هذا العذر أنها لا بد أن تكون محصورة.

2. رواية عند الإمام أحمد وهو قول لبعض فقهاء الشافعية وهو اختيار ابن تيمية: جواز الجمع لأجل الحاجة والشغل وليس الأمر لأجل الحصر فمتى

ما وجدت الحاجة ويشق تركها؛ فإنه يجوز له حينئذ أن يجمع

◀ وهذا هو قول ابن سيرين وابن المنذر وهو قول القفال والشاشي من فقهاء الشافعية وأبو علي بن أبي هريرة من فقهاء الشافعية:

قالوا: وهو قول ابن عباس وأبي هريرة.

يراد هذا القول: من أين لكم قول ابن عباس؟

قالوا: بما ثبت في صحيح مسلم عبد الله بن شقيق قال: ﴿خطبنا ابن عباس قبل أن تغرب الشمس حتى غربت الشمس وحتى خرجت النجوم فخرج

رجل من تميم يقول: الصلاة الصلاة يا ابن عباس فقال ابن عباس: أتعلمني بالسنة لا أم لك! جمع النبي ﷺ بالمدينة من غير خوف ولا مطر﴾

قال عبد الله بن شقيق: فحاك في صدري ما قال ابن عباس فذهبت إلى أبي هريرة فأخبرته خبر ابن عباس فقال: "صدق ابن عباس".

وجه الدلالة: أن ابن عباس جمع لأجل حاجة التعليم الذي يخشى معه أن يتفرق الناس ولا يسمعوها علمه فإذا كان الجمع لأجل العلم وخوف من

فوات هذا الأمر؛ فدل ذلك على أنه لا بأس بالجمع لوجود الحاجة وهذا القول قوي.

◀ من هو الذي يقدر هذا العذر؟

يجب ألا يقدر العذر إلا أهل العلم حتى لا يقع الناس في حيص بيص وحتى لا يخالفوا ما هو مجمع عليه وهو الصلاة لوقتها

◀ ما هو سبب اختلاف العلماء في مسائل الجمع والأعذار

السبب هو حديث ابن عباس .

﴿جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر﴾ هذه رواية مالك وسفيان بن عيينة وزهير بن معاوية وهشام

بن سعد كلهم عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

رواها حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ ﴿من غير خوف ولا مطر﴾

لهذا ذهب مالك وهو اختيار البيهقي: إلى أن الصحيح هو ﴿السفر﴾ وليس ﴿المطر﴾

ابن تيمية: يرجح الجميع وأنهما روايتان ثابتتان فإن القول قول ابن عباس مرة رواها بهذا اللفظ ومرة رواها بهذا اللفظ .

هذا الحديث قال سعيد بن جبير لابن عباس: ﴿ما أراد إلى ذلك؟﴾ قال ابن عباس: ﴿أراد ألا يخرج أمته﴾

✱ اختلف العلماء في هذا اللفظ على ما هو العذر؟

أجمع العلماء على أنه لم يجمع النبي ﷺ من غير عذر وأما من يجمع الصلاة من غير عذر فقد أتى كبيرة من كبائر الذنوب فلا بد أن تصلى صلاة الظهر

بوقتها والعصر بوقتها والمغرب بوقتها والعشاء بوقتها؛ إلا لأجل العذر

لكنهم اختلفوا من أجل هذا العذر في حديث ابن عباس.

ذهب الترمذي إلى أن حديث ابن عباس أنه منسوخ وأنه لا يعمل به

لهذا قال: "وكل حديث ذكرته في كتابي هذا فهو معمول به وقد عمل به أهل العلم إلا حديثين"

الأول: حديث ابن عباس ﴿جمع رسول الله ﷺ..﴾ والثاني: حديث جابر ﴿من شرب الخمر فاجلدوه فإن شربها فاجلدوه فإن شربها

فاقتلوه في الرابعة﴾

قال: فإنهم لم يعملوا به.

✶ خالف الترمذي كثير من أهل العلم

قال النووي: ليس كما قال فإن الخلاف في هذا أمر معلوم مشهود.

وعلى هذا؛ فإن القول بأنه منسوخ يحتاج إلى دليل وليس كل دعوى تقبل إلا برهان ودليل.

✶ ما هو العذر في حديث ابن عباس؟

1. ذهب مالك والشافعي: إلى أن العذر إنها هو لأجل المطر

إيراد هذا القول: كيف هذا وفي حديث حبيب بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿من غير خوف ولا مطر﴾

قالوا: إن الرواية الصحيحة عن ابن عباس إنها هي رواية مالك وهشام ابن سعد وسفيان بن عيينة وزهير بن معاوية وغيرهم كلهم عن محمد بن مسلم

بن تدرس المكي المسمى بأبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿من غير خوف ولا سفر﴾

وأن رواية ﴿من غير خوف ولا مطر﴾ رواية منكرة خالف فيها حبيب بن أبي ثابت خاصة أن حبيب بن أبي ثابت وإن كان ثقة إلا أنه يخالف الثقات

أحياناً ولربما روى عن الثقات ما لم يسمعه منهم كما هو معروف عنه بما يسمى بالمرسل الخفي .

2. القول الثاني: قالوا أنه لا يصح تخطئة الراوي من غير حجة ولا برهان فإن الراوي عن ابن عباس قد جاء عنه بلفظين ﴿من غير خوف ولا سفر﴾

و﴿من غير خوف ولا مطر﴾ لأنه كيف يكون بالمدينة و﴿من غير خوف ولا سفر﴾ قطعاً إنه غير مسافر

قالوا: نعم ولكن هكذا جاء عن ابن عباس.

الأقرب الذي يظهر لي -والله أعلم- أنه وإن كانت رواية محمد بن مسلم بن تدرس المكي أصح لكن لا يعني أن رواية حبيب بن ثابت ليست بذاك

لأن ابن عباس إنما قال ذلك من فهمه والذي فهمه أنه لم يكن ثمة مطر . ولهذا قال: ﴿ **ما أراد إلى ذلك؟** ﴾ قال ابن عباس: ﴿ **أراد ألا يخرج أمته** ﴾

3. القول الثالث اختاره الخطابي: إنما جمع لأجل المرض

الأقرب - والله أعلم - أنه يحتاج إلى دليل فإذا وجد المرض في حق الرسول هل يجوز له أن يجمع لأجل مرضه هو؟ فالقول هذا فيه بُعد

الراجع - والله أعلم - أنه ليس لأجل المرض لأنه المرض لم يعرف في عهد الرسول مرض عمّ الصحابة إلا في أول الإسلام حينما هاجر المسلمون من مكة إلى المدينة فاجتووا المدينة فقال النبي ﷺ ﴿ **اللهم حول حجاجها إلى الجحفة** ﴾ وابن عباس هو الذي أدرك الجمع وابن عباس إنما كان صغيراً فلا يمكن أن يقول: أن الرسول جمع وقد أدرك ذلك والمرض الذي أصاب المدينة إنما كان ذلك في أول الهجرة وليس في آخرها وابن عباس مات رسول الله ﷺ وهو صغير لم يناهز الاحتلام فيبعد أن يكون ذلك في مرض عام إلا في أول الهجرة ولم يكن ابن عباس قد حضرها فدل على أن القول بأن ذلك لأجل المرض محل نظر.

4. الحنفية: المراد بالجمع هو الجمع الصوري

الجمع الصوري: أن يؤخر الظهر إلى قبيل العصر فإذا سلم قد دخل وقت العصر فيصلّي العصر فحينئذ يصلي الظهر في وقتها والعصر في وقتها.

قالوا: مما يدل على ذلك: ما رواه عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال: ﴿ **لعله أخر الظهر إلى وقت العصر فجمعها جميعاً وأخر المغرب إلى قريب من وقت العشاء فجمع بينهما قريباً قال: لعله** ﴾

وهذا ليس فيه ما يدل بدليل: أن أبا الشعثاء نفسه سأله أيوب كما عند البخاري وأبي أيوب السخيتاني ﴿ **قال: لعله في ليلة مطيرة قال: عسى** ﴾

فهذا يدل على أن أبا الشعثاء لم يحفظ عن ابن عباس أنه لأجل المطر ولا لأجل الجمع الصوري فدل ذلك على أنها ذلك فهم فهمه عمرو بن دينار على أبي الشعثاء فدل ذلك على أن هذا يحتاج إلى دليل.

◀ ثم إن الحرج في الجمع الصوري أشد فيقال للناس: لا تخرجوا إلا في مثل هذا الوقت فإن في ذلك حرج عليهم

◀ والجمع إنما جُوز لأجل رفع الرجح فإذا قيل لهم: لا تجمعوا إلا جمعاً صورياً؛ فإن الحرج في هذا الجمع وليس في وجوده فلهذا كونه لا يشرع لهم من باب اهون عليهم ولهذا الرسول ﷺ عندما أخر صلاة العشاء حتى نام من في المسجد وقال: ﴿ **إنه لوقتها لو لا أن أشق على أمتي** ﴾ فكيف يقال: أن هذه المشقة هي "أراد ألا يخرج أمته" إنما هي الحرج بعينه .

الذي يظهر - والله أعلم - أن القول بأنه جمع صوري وإن استحسنه القرطبي والصنعاني والشوكاني فإن القول وهو قول الحنفية: إن القول فيه بُعد

5. قول ابن سيرين وابن المنذر وظاهر كلام النووي واختيار ابن تيمية وهو ظاهر قول ابن عباس وأبي هريرة: إنما جمع لأجل الحاجة فمتى ما

وُجدت جمع وهذا هو الحرج الذي أراد أن يرفع أمته منه وأن يرفع الحرج ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾ وهذا هو ظاهر قول ابن عباس. فإنه - رحمه الله ورضي عنه - جمع لأجل التعليم فدل ذلك على أنه قد استدل على جمع وهو للتعليم بفعله ﷺ حينما جمع في المدينة من غير خوف ولا سفر ومن غير خوف ولا مطر فدل ذلك على أن الجمع إنما هو لأجل العذر وهذا هو الراجح.

الراجع أنه وجود العذر فمتى وجد عذر يخشى ألا يصلي الوقت الثاني في وقتها مع اكتمال حرصه ودواعي ذلك؛ فإنه لا بأس.

وعلى هذا فإننا نقول:

◀ الأطباء الذين يقومون بالعمليات الجراحية التي أحياناً تستغرق أكثر من عشر ساعات أو تستغرق أكثر من ست ساعات إذا دخلوا غرفة العملية الساعة الحادية عشر صباحاً مثلاً وهم يعلمون أنهم لن يصلوا الظهر في وقتها فلا مانع لديهم ولو كانوا مقيمين أن يؤخروا لصلاة الظهر إلى وقت العصر.

◀ وإذا دخلوا غرفة العمليات الساعة الواحدة ظهراً ويغلب على ظنهم أن العملية سوف تبقى عشر ساعات أو ست ساعات حتى ربما يخرج

وقت العصر؛ فإننا نقول للأطباء والفريق الطبي معه: أن يصلي الظهر والعصر جمع تقديم من غير قصر لأنهم مقيمون فإنهم يجمعوا الظهر والعصر- في وقت الأول ولا يؤخروا صلاة العصر حتى يخرج وقتها.

كذلك نقول للطلبة الذين يدخلون الاختبارات الدراسية ويشق مع ذلك تغيير الجدول لأنهم ربما يعيشون في بلاد غير بلاد إسلامية ولا يبالون فإننا نقول لهم: إذا كنتم سوف تدخلون الامتحان الساعة الواحدة والثالثة؛ فلا حرج أن تصلوا الظهر والعصر جمع تقديم حتى لا تخرجون صلاة العصر عن وقتها.

وهذا اختيار ابن تيمية: فإنه جَوَزَ للخباز الذي يخبز وقد استعد بعجينه وقد أشعل تنوره فيخشى أن يذهب الحطب بلا فائدة فقال: لا مانع أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم قبل أن يحنى هذا التنور فإذا كان كذلك فهذا يدل على جوازه في حق بعض الناس.

فبعض الناس مريض أنه أرق فهو لم ينم يوماً كاملاً وهو طالب أعزب في شقته أو طلبة اثنين ثلاثة في شقتهم وقد استمروا يوم ونصف أو يوم كامل لم يناموا؛ فإنهم لما أذن لصلاة الظهر فإنهم يخشون فهم سوف ينامون فيخشون أنهم لو ناموا لم يوقظهم أحد أو ربما لم يسمعوا أي منبه فهل لهم أن يصلوا الظهر والعصر جمع تقديم لأجل الحالة المرضية أو لأجل الحالة الطارئة في حقها؟

قول لبعض فقهاء الحنابلة: إذا خشوا أن تفوت وقت الثانية بسبب النوم الذي يصعب معه القيام. فإنهم يجوز لهم ذلك هذا الأقرب هو - والله أعلم -

أما من كان تعبان لكن يستطيع أن يقوم أو يغلب على ظنه أنه يقوم أو يجد أحداً يوقظه فإنه لا ينبغي له أن يستأهل في مثل هذا .

هل إذا كان الأمر دائماً هل يجوز لهم الجمع؟

إذا كان الأمر دائماً فلا يجوز له أن يصلي .

الخباز لا يجوز له أن دائماً يشعل تنوره في هذا الوقت لا يجوز له لكن افترضنا أنه مرة من المرات أشعلها ويخشى أن يذهب نقول: حينئذ هذه فترة عذر أحياناً ليس على إطلاقه .

الذين عندهم المطر دائماً هل يجوز لهم الجمع؟

الذين عندهم المطر يومياً على خط الاستواء مثلاً أو على أحد خطوط الطول والعرض في الكرة الأرضية دائماً المطر عندهم حتى أصبح الأمر عندهم اعتياد هل نقول لهم: يجمعون دائماً؟ لا لأن هذا مدعاة لأن تغير الصلاة عن أوقاتها ولهذا فرق كبير بين العذر الدائم وبين العذر الطارئ وبين المشقة المعتادة والمشقة غير المعتادة.

فأما هؤلاء أصحاب البلد الذين المطر عندهم يومياً فأصبحت هذه مشقة معتادة فبالتالي لا يجوز لهم ولهذا تجد أن ألبستهم فيها طريقة معينة لا يضرهم ولا يشق عليهم وجود المطر .

لهذا لا يجوز لهم أن يجمعوا لأن جمعهم على سبيل الدوام مدعاة لأن تغير الصلاة عن أوقاتها.